



## تقرير حول:

# معاناة الفقراء في قطاع غزة في ظل عدم انتظام صرف شيكات الشؤون



مركز الميزان لحقوق الإنسان  
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

إعداد  
وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية  
مركز الميزان لحقوق الإنسان

تشرين الأول / أكتوبر / 2022



مركز الميزان لحقوق الإنسان  
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول:

## معاناة الفقراء في قطاع غزة في ظل عدم انتظام صرف شيكات الشؤون

إعداد

وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية  
مركز الميزان لحقوق الإنسان

تشرين الأول/ أكتوبر/ 2022

## مقدمة

يعيش معظم سكان قطاع غزة حالة من الفقر وضنك العيش لأسباب متباينة، أهمها استمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تقويض مقومات تحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وأثبتت تجربة سنوات معدودات، منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية أنّ الاقتصاد الفلسطيني يمكنه النهوض وتعزيز صمود المواطنين في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من سياسات الإلحاق والتدمير المنظم للبنية الاقتصادية والتي اتبعتها سلطات الاحتلال منذ العام 1967.

وبات واضحاً للمراقبين أن المنشآت الاقتصادية والتجارية الفلسطينية كانت هدفاً لآلة التدمير الحربية الإسرائيلية بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية<sup>1</sup>، واستكملت بالحصار والإغلاق، مهمة تدمير الاقتصاد الوطني ولاسيما القطاع الخاص؛ وتسبب ذلك في تفاقم مشكلات البطالة والفقر، وأصبح معضلة أساسية تحول دون تمتع المواطنين بحقوقهم، ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولم تكتف سلطات الاحتلال بالتدمير والحصار، بل بدأت تستحوذ على ملايين الشواكل من العائدات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ ما أضعف من قدرتها على صرف رواتب موظفيها بنسبة 100%، وأدخل نسبة كبيرة منهم في دائرة الفقر. كما مارست سلطات الاحتلال ضغوطاً على المجتمع الدولي لإنهاء تقويض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ ما تسبب في أزمة مالية كؤود تعانيتها "الأُنروا" بعد قطع المساعدات الأمريكية في سبتمبر/ 2018، قبل أن تعيدها في أبريل/ 2021، وتشير الاونروا أن العجز المالي للعام الحالي 2022 نحو 100 مليون دولار أمريكي<sup>2</sup>. كما مارست السلوك نفسه مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، فأطلقت حملات محمولة لتشيويها وربطها بالإرهاب، وما تزال تمارس ضغوطاً على المانحين لوقف تمويلها؛ ما أدخلها في أزمات مالية وقّص من عملها ودورها سواء في تقديم المساعدة لمحتاجيها أو في القدرة على التوظيف.

ولعبت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها السلطة دوراً في غياب الحاضن الاجتماعي الاقتصادي لأولئك الذين فقدوا وظائفهم ومصادر رزقهم أو الذين يعانون من أمراض وإعاقات تجعلهم غير قادرين على العمل. لقد تبنّت السلطة منذ تأسيسها منهج يجعل الدولة محايدة في غالب الأحوال، ولا تتدخل في الاقتصاد، وتكتفي بجباية الرسوم والضرائب؛ ما جعل الفقراء بدون حماية وبدون خطة حكومية لتمكينهم اقتصادياً وإخراجهم من دائرة الفقر. وتسبب ارتفاع نسب البطالة خاصة بين الشباب والخريجين الجامعيين، وارتفاع مستويات المعيشة بشكل متسارع وغلاء أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الرئيسية، في ارتفاع معدلات الفقر وازدياد أعداد الفقراء؛ لتتدهور أوضاع حقوق الإنسان وتتشكل صورة قاتمة للحياة في قطاع غزة.

ويواجه سكان قطاع غزة لاسيما الفئات الفقيرة والمهمشة، ظروفاً اقتصادية واجتماعية بالغة القسوة، وعلى وجه الخصوص المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية في وزارة التنمية الاجتماعية؛ بسبب عدم انتظام صرف المساعدات النقدية التي يعتمدون عليها بشكل رئيس في حياتهم، وعدم تلقي الدفعات الأربع كاملة منذ العام 2018م. ويؤثر عدم انتظام صرف الدفعات أو تقليصها على جملة حقوق الإنسان بالنسبة للفقراء المستفيدين من البرنامج، خاصة الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في التعليم

<sup>1</sup> تشير قواعد البيانات في مركز الميزان لحقوق الإنسان التي تستند إلى رصده وتوثيقه الميدانيين إلى أن قوات الاحتلال دمرت (3652) منشأة تجارية و(851) منشأة صناعية، و(1346) من مزارع الطيور والحيوانات وجرفت ودمرت ما مساحته (63969) دونماً من الأراضي الزراعية منذ اندلاع الانتفاضة عام 2000 وحتى نهاية يوليو 2022.

<sup>2</sup> عدنان أبو حسنة- المستشار الإعلامي في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أنروا"، تصريح صحفي، موقع قدس برس، 2022/9/17، الرابط الإلكتروني:

<https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=82459>

والحق في مستوى معيشي كافٍ والحق في الضمان الاجتماعي، ويضعف من الضغوط الاقتصادية والحياتية على الأسر، ولاسيما وأن معظم أفرادها من ذوي الإعاقة أو أصحاب أمراض مزمنة، أو كبار في السن، أو أرامل، أو مطلقات، أو أطفال.

يسلّط التقرير الضوء على معاناة الفقراء في ظل عدم انتظام صرف المساعدات المالية وتعرض نماذج حيّة تُظهر معاناة الأسر الفقيرة، وتنتهي بخلاصة وتوصيات.

## توطئة

يعدّ الفقر من أكبر التحديات التي تواجه تمتع البشر بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في الغذاء والمياه المأمونة والمستوى المعيشي اللائق والصحة والسكن والتعليم<sup>1</sup>. وتظهر مشكلة الفقر في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة كونها نتيجة مباشرة للسياسات الاستعمارية طويلة الأمد، التي تمارسها سلطات الاحتلال، ويسهم استمرار التمييز والفصل العنصريين في تعميق الفقر وتجزيره، ولاسيما مع استمرار حصار سكان قطاع غزة لما يزيد عن خمسة عشر عاماً متواصلًا، الذي تسبب في انهيار الأوضاع الاقتصادية وقوض مستويات المعيشة وأغلق الباب أمام إحداث تنمية حقيقية. ويوصف الفقر بأنه وضع إنساني يتسم بالحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد، والقدرات، والخيارات، والأمن، والقدرة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي لائق، وكذلك بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى. ومنه أبلغ حالات الفقر والمسمى بالفقر المدقع ويعرّف بأنه مزيج من فقر الدخل وفقر التنمية البشرية والاستبعاد الاجتماعي، ويؤثر الافتقار لأجل طويل على الحد الأدنى من الأمان في عدة جوانب من حياة الأشخاص، ويقوّض بشدّة فرصهم في ممارسة حقوقهم أو استردادها في المستقبل المنظور<sup>2</sup>.

والفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات<sup>3</sup>.

وقد يكون الفقر المدقع سبباً من أسباب انتهاكات حقوق الإنسان؛ لأن الفقراء يجبرون مثلاً على العمل في بيئات غير آمنة وغير صحية، وقد يأتي الفقر أيضاً نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، عندما يكون الأطفال غير القادرين مثلاً على التحرّر من أغلال الفقر لأن الدولة لا توفر لهم الوصول الملائم إلى التعليم. ولا ينبغي أن يُنظر إلى القضاء على الفقر المدقع على أنه مسألة إحسان وفعل خير، بل على أنّه قضية ملحة من قضايا حقوق الإنسان، فاستمرار الفقر في البلدان التي تستطيع القضاء عليه يرقى إلى مستوى انتهاك واضح لحقوق الإنسان الأساسية<sup>4</sup>. كما أنّ الفقر والفقر المدقع لا يعدّ أمراً حتمياً، فهو شكل جزئي ينشأ ويُستدام بسبب أفعال أو إغفال من جانب الدول والجهات الفاعلة، وترى الأمم المتحدة أن النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يسعى للحدّ من الفقر يجب أن يتوفّر فيه المبادئ الأساسية: الكرامة الإنسانية، المساواة وعدم التمييز، منح الأولوية لحقوق الأطفال، المشاركة الفاعلة للأفراد والجماعات، الشفافية، المساءلة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأبعاد الفقر المتصلة بحقوق الإنسان. الرابط: <https://cutt.us/u9Zcr>.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان. الرابط: <https://cutt.us/wtlDE>.

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، القضاء على الفقر. الرابط: <https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty>.

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، لحة عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان. الرابط: <https://cutt.us/lfWQg>.

<sup>5</sup> الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، مرجع سابق.

## مؤشرات احصائية

- يعيش في قطاع غزة حوالي (2,136,507) مواطن، وتبلغ نسبة المتزوجين ممن هم فوق سن الـ15 من كلا الجنسين: (58,6%)، في حين أنّ نسبة (1,1%) منهم مطلق، (2,8%) أرمل<sup>1</sup>.
- تبلغ نسبة الفقر بين سكان قطاع غزة 53%<sup>2</sup>. ويُقاس الفقر المدقع بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من (1,90) دولار أميركي في اليوم<sup>3</sup>.
- تبلغ نسبة انعدام الأمن الغذائي 64% من إجمالي عدد سكان قطاع غزة<sup>4</sup>. ويعتمد حوالي 80% من سكان القطاع على المساعدات الدولية<sup>5</sup>.
- يبلغ عدد العاطلين عن العمل "ممن يبلغون 15 سنة فأكثر" (230) ألف شخص، وتبلغ نسبة البطالة حوالي 47%، في صفوف القوى العاملة في العام 2021، في قطاع غزة<sup>6</sup>.
- يعاني سكان قطاع غزة من عدم وجود سكن ملائم لمعظم الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المأهولة التي تحتاج إلى إعادة بناء حوالي (25,000) وحدة سكنية، كما أنّ حوالي (60,000) وحدة سكنية تحتاج إلى ترميم وإعادة تأهيل لكي تلبي معايير الحد الأدنى الملائم للسكن<sup>7</sup>.
- لا تغطي المساعدات التي تحصل عليها الأسر الفقيرة من مختلف المصادر في قطاع غزة؛ أكثر من (30%) من فجوة الفقر<sup>8</sup>، وفي ظل عدم انتظام صرف شيك الشؤون تصبح نسبة تغطية فجوة الفقر لا تزيد (8.4%) للأسر المستفيدة. حيث يبلغ حد الفقر المدقع لأسرة مكونة من خمس أفراد (2 بالغين - 3 أطفال) في الأراضي الفلسطينية حوالي (1974 شيكل) أي ما يعادل (600 دولار)<sup>9</sup>.
- أكدت تقارير المؤسسات الدولية إلى تدهور واضح في الأوضاع الإنسانية والمعيشية في قطاع غزة، وفي هذا السياق أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في مسح أجراه في العام 2022، أنّ المدة الطويلة والسنوات التراكمية للحصار والإغلاق أدت إلى تآكل كبير في قدرة الأسر على تحقيق نوعية حياة لائقة، وظل الدخل المحدود من أكثر الحواجز التي يتم ذكرها بشكل متكرر أمام وصول الأسر إلى الخدمات الأساسية بما فيها الرعاية الصحية والتعليم، والاستدانة والاقتراض<sup>10</sup>.
- أشارت نتائج مسح (OCHA) 2022، إلى أنّ العائلات والأسر في قطاع غزة لا تزال في وضع هشّ وخرج من حيث القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وأن تقييدات الحصار والاحتلال تشير إلى أن المساعدات قد تخفف فقط من السقوط في

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، مارس 2022. الرابط: <https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2603.pdf>

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة، 2022. الرابط: [https://www.pcbs.gov.ps/site/lang\\_\\_ar/881/default.aspx](https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx)

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأبعاد الفقر المتصلة بحقوق الإنسان. الرابط: <https://cutt.us/u9Zcr>

<sup>4</sup> برنامج الأغذية العالمي (WFP)، التقرير القطري، فلسطين، أبريل 2022. الرابط: <https://cutt.us/khTPH>

<sup>5</sup> وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قطاع غزة. الرابط: <https://cutt.us/B7nMO>

<sup>6</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة لعام 2021، فبراير 2022. الرابط: <https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4176>

<sup>7</sup> الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية، حقائق ومعلومات حول الفقر في قطاع غزة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر، 2021. الرابط: <https://www.mosa.gov.ps/reports/24>

<sup>8</sup> المرجع السابق.

<sup>9</sup> الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية، ورقة حقائق حول برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون) 2021، الرابط: <https://www.mosa.gov.ps/reports/24>

<sup>10</sup> OCHA, Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA), July 2022, Link: [https://www.ochaopt.org/msna/2022/Key-Sectoral-Findings\\_Factsheet-Booklet\\_MSNA-2022\\_Gaza.pdf](https://www.ochaopt.org/msna/2022/Key-Sectoral-Findings_Factsheet-Booklet_MSNA-2022_Gaza.pdf)

مزيد من الحرمان والمشقة، حيث ما زالت الأسر تستخدم آليات التكيف السلبية مما يفاقم من نقاط ضعفهم. كما أشارت نتائج المسح أن (81%) من الأسر في قطاع غزة أبلغت أنها تواجه صعوبات في الحصول على ما يكفي من المال لتغطية الاحتياجات الأساسية، بينما (76%) من الأسر في قطاع غزة أبلغت أنها قلقة بشأن عدم وجود ما يكفي من الطعام لتناوله، كما أن (68.5%) أبلغوا أنهم غير قادرين على تناول وجبات صحية ومغذية<sup>1</sup>.

- أفادت (60%) من عينة مسح (OCHA) 2022؛ أنّ أحد أفراد أسرتها البالغين عاطل عن العمل وغير قادر على العثور على عمل، فيما أبلغت (83%) من الأسر في قطاع غزة أنّ عليها ديوناً مستحقة. وأكد (48%) من الأسر التي لديها أفراد من ذوي الإعاقة أنهم قاموا بتخفيض عدد الوجبات التي يتم تناولها في اليوم كاستراتيجية للتكيف عبر تقليل الاستهلاك<sup>2</sup>.
- أعربت (92%) من عينة مسح (OCHA) 2022؛ عن رغبتها في تلقي مساعدات/ مساعدات إنسانية في المستقبل، حيث حالت العوائق المالية دون وصول الأسر وأبنائها إلى التعليم والرعاية الصحية، حيث شككت التكلفة الباهظة للأدوية والخدمات أكثر العوائق، ونسبة كبيرة من الأسر باتت غير قادرة على إجراء إصلاحات أو إعادة تأهيل لمنازلها المتضررة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> OCHA, Multi-Sectoral Needs Assessment (MSNA), July 2022, Link: [https://www.ochaopt.org/msna/2022/Key-Sectoral-Findings\\_Factsheet-Booklet\\_MSNA-2022\\_Gaza.pdf](https://www.ochaopt.org/msna/2022/Key-Sectoral-Findings_Factsheet-Booklet_MSNA-2022_Gaza.pdf)

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

## واقع برنامج التحويلات النقدية (شيكات الشؤون)

برنامج التحويلات النقدية هو أحد برامج وزارة التنمية الاجتماعية، وتسمى هذه التحويلات بشيكات الشؤون؛ نظراً لأن المسمى السابق للوزارة كان وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي دفعات مالية تصرف للحالات الفقيرة.

- آلية اعتماد الحالات الفقيرة المستحقة: تعتمد وزارة التنمية الاجتماعية الحالات الفقيرة المستحقة للمساعدة النقدية على أساس معادلة الفقر والمبنية على بعدي الدخل والانفاق<sup>1</sup>. وهي معادلة حسابية تعتمد على دخل وإنفاق واستهلاك كل أسرة، اعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتحديد خط الفقر<sup>2</sup>. وتعمل الوزارة على تحديث السجل الاجتماعي للتحويل إلى الاعتماد على الفقر بأبعاده المختلفة، والتدخلات المتنوعة للأسر المحتاجة مثل المساعدة في السكن، والتعليم، والصحة، وتقديم المساعدة الاقتصادية، وهو بالتأكيد سيضمن معلومات أدق عن الفقر وخدمة أفضل للفقراء<sup>3</sup>.
- آلية صرف شيكات الشؤون ودوريتها وقيمة الدفعات: منذ العام 2012، تصرف شيكات الشؤون على أربع دفعات نقدية فصلية للأسر الفقيرة، بمعدل دفعة (شيك) كل ثلاثة شهور للأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية<sup>4</sup>. ويبلغ متوسط إجمالي قيمة آخر دفعة (103,268,364) شيكل، أي ما يعادل حوالي (30 مليون دولار). وتتراوح قيمة المبلغ الذي تحصل عليه الأسرة الواحدة من هذا البرنامج بين (250 شيكل) أي ما يعادل (72 دولار) إلى (600 شيكل) أي ما يعادل (175 دولار) شهرياً<sup>5</sup>.

انتظم صرف الدفعات المالية للمستفيدين حتى العام 2018 بمعدل أربع دفعات سنوية، وفي العام 2019 و2020 تم صرف 75% من الدفعات المالية بمعدل ثلاث دفعات سنوية، مع العلم بأن الإتحاد الأوروبي يدفع مساهمته كاملة لصرف أربع دفعات مالية للفقراء بشكل سنوي، وفي عام 2021 تم صرف دفعة استثنائية مجتزأة لجميع الأسر المستفيدة بمبلغ موحد (750 شيكل) أي ما يعادل (230 دولار)، وهذا المبلغ يمثل نسبة 14% فقط من الدفعات المخصصة<sup>6</sup>.

وتفيد الحقائق الميدانية أنّ الأسر فقدت القدرة على تلبية احتياجاتها اليومية والأساسية، وتفاقت أوضاعها المعيشية جراء عدم انتظام صرفها على أربع دفعات سنوياً، حيث تلقت بتاريخ 5 أيار/ مايو 2021 مساعدة نقدية، صرف خلالها مبلغ موحد لجميع الأسر وقدره (750 شيكل)، بينما كانت الدفعة التي سبقتها بتاريخ 24 كانون الأول/ ديسمبر 2020. وخلال العام الجاري 2022م تلقت الأسر الفقيرة دفعة نقدية بقيمة موحدة هي (400 شيكل)، جاءت كمساعدة عاجلة قبل عيد الأضحى المبارك، وذلك خلال اعداد التقرير، وعلى الرغم من مجيء موعد صرفها في وقت كانت تلك الأسر في أشد الاحتياج إليها، إلا أنّ قيمتها لا تفي باحتياجاتهم الضرورية والملحة بعد انقطاعها لفترات طويلة. ويتضح أن عدد الدفعات التي تلقتها هذه الأسر خلال الأشهر التسع الماضية دفعة واحدة فقط، مع مساعدتين عاجلتين بقيمة (700) شيكل و(400) شيكل، وذلك حتى نهاية منتصف أكتوبر من العام 2022<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> وزارة التنمية الاجتماعية بغزة، معلومات رسمية حصل عليها المركز بتاريخ 26 يونيو 2022.

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية. الرابط: [https://pcbs.gov.ps/pcbs\\_2012/Publications\\_AR.aspx](https://pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx)

<sup>3</sup> لؤي المدهون، مفوض عام وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، قابله الباحث: حسين حماد، في مكتبه، بتاريخ 2022/7/5م.

<sup>4</sup> الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية، ورقة حقائق حول برنامج التحويلات النقدية (شيكات الشؤون) 2021، مرجع سابق.

<sup>5</sup> وزارة التنمية الاجتماعية، معلومات رسمية حصل عليها المركز بتاريخ 26 يونيو 2022.

<sup>6</sup> الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية، ورقة حقائق حول برنامج التحويلات النقدية (شيكات الشؤون) 2021، مرجع سابق.

<sup>7</sup> وزارة التنمية الاجتماعية، معلومات رسمية حصل عليها المركز بتاريخ 16 أكتوبر 2022.

- عدد الأسر المستفيدة وتصنيفاتها: يستفيد من برنامج التحويلات النقدية حوالي (79,629) أسرة بواقع (473,633) فرد في قطاع غزة، أي أن حوالي 21% من سكان القطاع يعتمدون على هذا البرنامج في تسيير أمورهم الحياتية. وهناك (8,433) أسرة على قوائم الانتظار، تضم (40,227) فرداً<sup>1</sup>. تعتمد وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة الأسر المستحقة كأسر ممتدة، تضم عدة أسر نووية داخلها، بينما في الضفة تعتمد الأسر النووية<sup>2</sup>.
- تمثل النساء حوالي (37.7%) من أرباب الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية، نصفهن سيدات أرامل. ويشكل كبار السن حوالي (28.1%) من أربابها، كما تبلغ نسبة كبار السن من عموم المستفيدين حوالي (7.6%). ويشكل الأشخاص من ذوي الإعاقة نسبة تقدر بـ(12.4%) من أرباب الأسر. ويشكل الأشخاص الذين يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل حوالي (55.7%) من أرباب الأسر. ويشكل الأشخاص الذين مستواهم العلمي أقل من ثانوي حوالي (78.7%) من أرباب الأسر، فيما تبلغ نسبة الأمية بين أرباب الأسر حوالي (11.8%)<sup>3</sup>

#### مساعداً أخرى لمكافحة الفقر:

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية في غزة عدة برامج للحد من الفقر، وهي: المنحة القطرية (93,703 أسرة، مبلغ 100 دولار، غير منتظمة)، مساعدات غذائية تقدمها الأونروا (231,000 أسرة، بشكل دوري)، القسائم الشرائية من برنامج الأغذية العالمي "WFP" (45,580 أسرة، 35 شيكل للفرد شهرياً)، التأمين الصحي المجاني (58,000 أسرة). كذلك: برنامج الإعفاءات المدرسية، والتمكين الاقتصادي، والمساعدات الموسمية، والحماية الاجتماعية، والبرامج الاغاثية في الطوارئ والأزمات، والرعاية والتأهيل لحالات ذوي الإعاقة<sup>4</sup>. وتتحصر أهمية هذه المساعدات في التخفيف من معاناة الفقراء ولكنها لا تساعد بأي شكل على إخراجهم من دائرة الفقر، كما أنها لا تعوض بأي حال عن شيك الشؤون الذي يوفر دخلاً منتظماً للفقراء.

وتسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تفعيل برنامج إدارة الحالة للأسر الفقيرة خلال الفترة القادمة، والذي بموجبه سيتم عقد اتفاقات شراكة مع المؤسسات الدولية والأهلية الفاعلة في قطاع غزة من أجل مساعدة الأسر الفقيرة لا سيما الخدمات التعليمية والعلاجية<sup>5</sup>. وتوفّر الجامعات والكليات الحكومية في قطاع غزة، مثل: جامعة الأقصى، فلسطين التقنية، العلوم والتكنولوجيا، منحة دائمة لمستحقي الشؤون الاجتماعية، بنسبة 50% من الرسوم الجامعية. كما توفر بعض الجامعات الخاصة منحة دائمة لمستحقي الشؤون الاجتماعية، مثل: جامعة الإسراء (منحة بنسبة 50%)، وجامعة غزة (منحة بنسبة 25%). وذلك من منطلق المسؤولية المجتمعية للجامعات، دون تغطية تلك النفقات من قبل تلك الجهات حيث تتحملها الجامعات، بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> وزارة التنمية الاجتماعية، معلومات رسمية حصل عليها المركز بتاريخ 26 يونيو 2022.

<sup>2</sup> لؤي المدهون، مفوض عام وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، قابله الباحث: حسين حماد، في مكتبه، بتاريخ 2022/7/5م.

<sup>3</sup> الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية، ورقة حقائق حول برنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون) 2021، مرجع سابق.

<sup>4</sup> وزارة التنمية الاجتماعية، معلومات رسمية حصل عليها المركز، أغسطس 2022.

<sup>5</sup> المرجع السابق.

<sup>6</sup> معلومات حصل عليها الباحث: حسين حماد، بعد التواصل مع أقسام شؤون الطلبة في جامعات وكليات قطاع غزة، أغسطس 2022.



تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى مساعدة أصحاب الأمراض المزمنة والخطيرة من الفقراء في الحصول على الأدوية اللازمة، وذلك من خلال التنسيق والتواصل مع وزارة الصحة في رام الله أو مع المؤسسات الدولية والأهلية، بعد تقديم المريض تقارير طبية ووصفات علاجية توضح الحالة والحاجة، سواء من خلال المساعدة المالية أو صرف الأدوية لهم، ويتوقف ذلك على مدى توافر الأدوية لدى الجهات المختصة<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من استمرار برنامج التمكين الاقتصادي ضمن برامج وزارة التنمية الاجتماعية فإن اهتمام الوزارة انصرف بشكل عملي إلى برنامج التمكين المعيشي، بمعنى إصلاح السكن وظروفه بدلاً من رعاية وتمويل مشروع انتاجي صغير للأسرة الفقيرة<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> وزارة التنمية الاجتماعية، معلومات رسمية حصل عليها المركز، أغسطس 2022.

<sup>2</sup> وزارة التنمية الاجتماعية، معلومات رسمية حصل عليها المركز، أغسطس 2022.

## أمثلة حيّة من معاناة الفقراء

تعتمد الأسر الفقيرة المدرجة على برنامج التحويلات النقدية في وزارة التنمية الاجتماعية على المساعدة النقدية في تسيير أمور حياتها كافة، ويضعهم عدم انتظامها في ظروف صعبة على الصعد الحياتية والتعليمية والصحية. لذا يستعرض التقرير بعض الأمثلة على معاناة الفقراء من الأسر المستحقة لشيكات الشؤون، والانعكاسات الإنسانية والاقتصادية جراء تدبدها، وذلك على النحو الآتي:

### أفادت السيدة "م. ب" (35 عاماً) من سكان محافظة غزة، المركز، بما يأتي<sup>1</sup>:

"أنا متزوجة ولدي (5) أطفال، (نكرين و3 إناث)، يلتحقون بمدارس وكالة الغوث عدا أصغرهم بعمر 3 سنوات، تعاني ابنتي الكبرى من مشكلات في النمو، أما زوجي فهو مريض بالصرع منذ (14) عاماً ولا يقدر على العمل.. أسكن في منزل مسقوف بالصفوح بمساحة 120م.. نعيش على ما تصرفه لنا وزارة التنمية الاجتماعية، حيث تصرف لنا دفعات نقدية منذ العام 2014، بقيمة (750) شيكل، تحسنت في العام 2017 إلى (1600) شيكل.. بعد تأخر شيك الشؤون ازدادت أوضاعنا صعوبة؛ ما اضطرني إلى عدم شراء العلاج لابنتي وزوجي حتى نأكل بثمنه.. وأمام هذه الظروف الصعبة جداً اضطررت للعمل لتغطية نفقات الأسرة، حيث أعمل وأطفالي (13 عاماً)، و(11 سنة) في جمع القمامة (البلاستيك وعلب الكولا المعدنية) من الشوارع ومن حاويات القمامة، وأبيعها لأشخاص مختصين، حيث أبيع كل (20) قنينة بلاستيك بشيكل واحد، وكل كيس علب معدنية بوزن ثلاثة كيلوجرام بـ(3) شواكل فقط، وحصيلة عملي وأطفالي لا تتعدى 15 شيكلاً أسبوعياً.. أعمل أحياناً في تلقيط الملوخية للمحلات التجارية أو في تنظيف المنازل أو في جمع الخضروات من الأراضي الزراعية، نحاول أن نعيش بأقل الإمكانيات حيث أشتري الخضروات والفواكه غير الطازجة بأسعار زهيدة، ولا نتمكن من شراء اللحوم أو الدواجن، ونكتفي بشراء هيكل الدجاج المجمد (ظهور الدجاج).. يصرف لنا أحياناً كابونات مساعدة عبارة عن مواد غذائية عينية، بالإضافة إلى كابونة وكالة الغوث الدولية التي تصرف بشكل دوري، ولا يتاح لنا العمل في برامج البطالة ولا نأخذ من برامج المساعدة الأخرى بسبب أننا نستفيد من الشؤون الاجتماعية.. في كثير من الأحيان أهرب من البيت والأطفال؛ بسبب عسر الحال وعدم تمكني من إجابتهم عن أسئلتهم وطلباتهم ووسط الحاجة للمأكل والملبس خاصة في الأعياد والمناسبات وقبل موسم المدارس، لا أعرف أين أذهب ومن أناشد، فزوجي لا يقدر على تأمين لقمة العيش، ورغم عملي لا توفر مستلزمات الحياة بشكل كافٍ".

تُظهر إفادة السيدة حجم المعاناة الكبيرة، وكيف مسّ انقطاع مخصصات الشؤون الاجتماعية بحقوق الإنسان الأساسية بالنسبة للعائلات المعوزة. وتتضاعف المعاناة القائمة أصلاً عند أي تذبذب في صرف المساعدة المالية؛ لأن المستفيدين في مجملهم يشتركون في سمة أساسية وهي أنهم غير قادرين على العمل وعلى تأمين دخل يؤمن لهم الحدود الدنيا من العيش الكريم، فالأطفال وأمهاتهم تحولوا إلى ناشئين في حاويات القمامة، ما يهدّد مستقبل حقهم في التعليم ويهدد صحتهم وسلامتهم البدنية، والمرضى حرّموا من حقهم في الوصول إلى العلاج ويعيشون على طعام مشكوك في صلاحيته. إن قطع أو تقليص أو التذبذب في صرف المساعدة النقدية للفقراء المستفيدين من برنامج وزارة التنمية، إنما هو يدمر الأسر الفقيرة ويضع حياة الآلاف من الأطفال والنساء أمام تحديات دون أدنى مقومات الصمود.

<sup>1</sup> يحتفظ المركز باسم وعنوان السيدة، إفادة مشفوعة بالقسم، أخذها الباحث: حسين حماد، بتاريخ 2022/6/27.

### أفادت ربة الأسرة "ا. ب" (60 عاماً) من سكان المحافظة الوسطى، المركز، بما يأتي<sup>1</sup>:

"أنا أم لسبعة أبناء، بينهم أربع إناث، (4) منهم من ذوي الإعاقة، يعاني ثلاثة من أبنائي من إعاقة ذهنية شديدة بينهم فتاة، ورابع يعاني من إعاقة حركية، ويحتاجون لعلاج بقيمة (250 شيكل) شهرياً.. توفي زوجي منذ حوالي 17 عاماً، ولم يترك لنا أي مصدر دخل يساعدني في تربية أبنائي، وكان مصدر دخلنا المساعدات العينية التي توفرها وكالة الغوث الدولية وهي بالكاد تكفي لشهر واحد وتصرف كل ثلاثة أشهر، والمساعدة النقدية التي تصرفها وزارة التنمية الاجتماعية، ولا تكفي لتغطية علاجات أبنائي وبناتي المرضى ومصروفات الأسرة.. ألجأ بشكل دائم للاستدانة من المحال التجارية والأسواق، وأقوم بسداد الدين بعد استلام الدفعات النقدية، ولكن منذ تقليص الدفعات النقدية ثم تأخرها ازدادت الظروف سوءاً على سوء، ولم يعد يدخل علينا أية مبالغ مالية، وامتتع أصحاب المحلات التجارية والبايعين عن إقراضنا، وتراكت علينا الديون حيث زادت عن 4000 شيكل، وأقسم أنه لا يوجد الآن في بيتي شيكل واحد.. نحتاج للغذاء والدواء والمصروفات العادية لتوفير الاحتياجات الأساسية.. نضطر إلى أكل الخبز والشاي فقط حتى نشبع جوعنا.. نحتاج شراء مواد التنظيف لتوفير النظافة الشخصية لأبنائي المعاقين الذين يعانون من مشكلات التبول والتبرز اللاإرادي.. لا نريد سوى العيش بكرامة، ونحتاج إلى عودة شيك الشؤون والالتزام باستمراره، حتى نتمكن من سداد ديوننا المتراكمة، ونتمكن من العيش وشراء العلاج لأبنائي المعاقين".

تتراكم ديون الفقراء ويعيشون على الكفاف، وتتدهور أوضاعهم الصحية؛ بسبب عدم القدرة على شراء الدواء، يحتاجون حفاظات لذوي الإعاقة ومواد تنظيف للحفاظ على النظافة الشخصية للمرضى، واقع مأساوي تقامه انقطاعات صرف المساعدة المالية، وتحول حياة الأسر الفقيرة إلى جحيم وتنتهك حقوقهم الأساسية، سيما الحق في الصحة، وتقوض أسباب الحياة ومقوماتها الأساسية.

### أفاد رب الأسرة "ا. م" (44 عاماً) من سكان محافظة خان يونس، المركز، بما يأتي<sup>2</sup>:

"أنا متزوج وأعيد أسرتي المكونة من (8) أفراد، جميع أنجالي أطفال، يبلغ أكبرهم 14 عاماً... لا أستطيع العمل بسبب ظروفِي الصحية... أحصل على مساعدة نقدية من وزارة التنمية الاجتماعية بقيمة (1400) شيكل، ولكني لم أتلقها منذ أكثر من 19 شهراً، رغم أنها كانت تصرف بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، نعتمد عليها كمصدر أساسي للدخل منذ العام 2014... أعاني منذ تأخر المساعدة صعوبة في توفير متطلبات الحياة الأساسية لأسرتي من مأكُل وملبس ومسكن، وتراكت عليّ الديون خلال هذه الفترة حتى بلغت أكثر من (8000) شيكل، معظمها لأصحاب محلات البقالة والمواد الغذائية. أعيش حالة مادية متردية... منذ عدم انتظام المساعدة المالية أصبحت مسألة متابعة أخبار صرف المساعدة من وزارة التنمية الاجتماعية مصدر قلق وتوتر لي ولأفراد أسرتي حيث نترقبها يوماً، حتى أنني لم أعد أثق في المواقع الإخبارية وما يتم تداوله عن صرفها في ظل عدم الوضوح وإبلاغنا بالمعلومات الكافية عن سبب تأخرها. في هذه الظروف المستمرة نتفاقم معاناتي يوماً بعد يوم وأشعر بالعجز ولا أستطيع توفير احتياجات أسرتي وأطفالي؛ ما ينعكس على علاقتي بأسرتي وزوجتي وعلى واستقرار عائلتي".

<sup>1</sup> يحتفظ المركز باسم وعنوان السيدة، إفادة مشفوعة بالقسم، أخذها الباحث الميداني: محمد الدعالسة، بتاريخ 2022/6/22.

<sup>2</sup> يحتفظ المركز باسم وعنوان رب الأسرة، إفادة مشفوعة بالقسم، أخذها الباحث الميداني: غريب السنوار، بتاريخ 2022/6/22.

يعاني الفقراء شظف العيش، وتملكهم حالة دائمة من القلق والترقب، ترقب أن يأتي الفرج وتصرف المساعدة المالية، حيث تكثر الأخبار والإشاعات عند اقتراب موعد صرف المساعدة المالية وغالباً ما تكون زائفة، كما أن الحاجة الماسة للأساسيات وعدم القدرة على تلبيةها تحوّل حياة الفقراء إلى جحيم، ويضاعف القلق والتوتر من حجم الضغوط النفسية؛ ما يهدد استقرار الأسرة.

#### أفاد رب الأسرة "م. ح" (58 عاماً) من سكان محافظة شمال غزة، المركز، بما يأتي<sup>1</sup>:

"أنا متزوج ولدي (7) أبناء، (5) ذكور و(2) إناث، بينهم طفل... أعيل فعلياً (5) أفراد، لأن اثنين من أبنائي متزوجان ويسكنان في شقة مستقلة في منزل عائلتنا، فيهم موظف بعقد مؤقت في وزارة الصحة وبالكاد يعيل زوجته وطفله، والثاني يعمل عبر الإنترنت ويعيل زوجته و(4) أطفال، وإمكانيات مساعدتي في إعالة الأسرة محدودة، لدي (4) يدرسون في الجامعات، ابنتي الكبرى في كلية فلسطين التقنية الحكومية، وهي خريجة، وآخر في الكلية نفسها في المستوى الثاني، واثنان يدرسان في الجامعة الإسلامية، صحيح أن الشؤون الاجتماعية تغطي نسبة تصل إلى 50% من الرسوم، ولكن في النهاية هم بحاجة للرسوم الجامعية والمصاريف اليومية، ولدي طفل في المرحلة الثانوية ويحتاج لمصروفات خاصة.. أعاني من أمراض ضغط الدم والعمود الفقري، وكنت أعمل سابقاً في مجال البناء، ولم أعد قادراً على العمل لأسباب صحية.. أعتمد في حياتي على المساعدات المالية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية (شيك الشؤون)، حيث تصرف لي مساعدة مالية قدرها (1300) شيكل، كانت تصرف أربع مرات في العام، بمعدل كل ثلاثة شهور شيك، ولكن منذ العام 2018 تناقصت لتصبح شيكين اثنين فقط، وفي العام 2021 صرفت لمرة واحدة بقيمة (750) شيكل فقط، وفي العام 2022، لم تصرف رغم أن المبلغ قليل إلا أنه يفي باحتياجاتي الأساسية بشكل محدود في حالة صرف الشيكات الأربعة، ولكن في ظل تناقصها فنحن نعيش في أزمة، حيث نعيش أوضاعاً مادية صعبة، وجاء عدم انتظام شيكات الشؤون لكي يتعسر الحال أكثر فأكثر، في ظل غلاء المعيشة والارتفاع الكبير للأسعار، وتقلص مساحات توافر العمل، وعدم مقدرتي على العمل البدني الشاق، وعدم وجود فرص عمل لأبنائي الجامعيين".

يعاني الفقراء من عدم القدرة على تحمل مصروفات وتكلفة التعليم العالي، ومن ينجح منهم في تعليم أبنائه فمن الصعوبة بمكان حصول الخريج على فرصة عمل؛ ما يعزز فكرة غياب أي رؤية لدى صانع القرار للحد من ظاهرة الفقر وتمكين الفقراء اقتصادياً، للحدّ من اعتمادهم على المساعدات. فمثلاً يقتصر الحسم من الرسوم الجامعية على الجامعات والمعاهد الحكومية حيث تحسم 50% فقط من قيمة الرسوم ما يعني تآكل المساعدة النقدية التي تتلقاها الأسرة في حال قررت تعليم أبنائها، والأصل أن يكون التعليم الجامعي للفقراء من معدومي الدخل مجاني أو بقرض طويل الأجل يسدد بعد عمل الخريج على أن تساعد الحكومة وتمنح أولوية لتشغيل أبناء الأسر الفقيرة.

كما أن غياب الإعفاء التام يؤسس للتمييز ضد الإناث في التعليم الجامعي، ففي ظل مجتمع ذكوري تستثمر الأسرة في الذكور من الأبناء حتى يساعدها في المستقبل، والاعتقاد السائد أن البنات ستزوج وسيتعذر عليها مساعدة والديها.

#### أفاد رب الأسرة "م. ج" (44 عاماً) من سكان محافظة رفح، المركز، بما يأتي<sup>2</sup>:

"أنا متزوج ولدي (7) أبناء، بينهم (6) أطفال، نسكن في منزل بمساحة 130م يضم ثلاث غرف، أصبت أثناء العمل وبترت قدمي اليمنى، كما أصبت بكسر في الفخذ الأيمن وشعر في الحوض، ولم يعد في استطاعتي العمل بعد أن كنت أعمل في مجال البناء.. بعد الإصابة تقدمت لمساعدة وزارة التنمية الاجتماعية نظراً لظروفي المادية الصعبة وعائلتي كبيرة العدد، وأصبحت أتلقى المساعدة النقدية بقيمة (1800) شيكل كل ثلاثة أشهر، منذ تأخر شيكات الشؤون وفي ظل عدم مقدرتي على العمل، وعدم وجود مصدر دخل، أصبحت مديوناً لعدد من

<sup>1</sup> يحتفظ المركز باسم وعنوان رب الأسرة، إفادة مشفوعة بالقسم، أخذها الباحث الميداني: خالد أبو سبيتان، بتاريخ 2022/6/25.

<sup>2</sup> يحتفظ المركز باسم وعنوان رب الأسرة، إفادة مشفوعة بالقسم، أخذها الباحث الميداني: محمد عبد الله، بتاريخ 2022/6/22.

المحال التجارية والأصدقاء، وأصبحت وعودي لهم بالسداد كاذبة.. يحتاج أبنائي للغذاء والملبس ومستلزمات الدراسة، ومع ظروفى الحالية لا أتمكن من تليبيتها خاصة قبيل موعد العودة للمدارس، لا أعرف أين أذهب وكيف أوفر أبسط مقومات الحياة لأسرتى".

تعكس الإفادات التى أدلى بها أرباب وربات الأسر الفقيرة، ممن يتلقون المساعدة النقدية من وزارة التنمية الاجتماعية لباحثى المركز؛ صعوبة أحوالهم المعيشية والآثار السلبية العميقة التى مست بحقوقهم الأساسية ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جراء عدم انتظام دفعات المساعدة المالية.

وتظهر الحقائق أن الأسر عاجزة عن توفير دخل مالى لعدم تمكنها من العمل لأسباب مختلفة، لدرجة يحرم معها المريض من الحصول على العلاج، ولا تستطيع الأسر أن تتحمل تكلفة تعليم أبنائها فى الجامعات، ومعظمهم تراكمت عليه الديون، ويعتاشون على الفتات، وبعضهم لا يمتلك السكن المناسب وظروف الحياة الملائمة.

وتفيد الحقائق إلى أن مسببات الفقر متعددة، قد يكون انعدام أو محدودية الدخل السبب الرئيس، إلا أن هناك أسباباً أخرى قد تجتمع وتتداخل وترفع من حجم إنفاق الأسر، مثل: وجود ذوي إعاقة أو كبار السن أو مرضى من أصحاب الأمراض الخطيرة والمزمنة، أو وجود طلبة مدارس وجامعات، أو عدم أهلية المسكن، أو عدم توفره والسكن بالإيجار، وغيرها من الأسباب التى تقاوم سوء أحوال الفقراء، فى وقت لا تتضح فيه الرؤية حول عودة صرف المستحقات النقدية، أو الالتزام بذلك حتى يعيش مستحوقها حياة كريمة تحميهم من ذل السؤال.

## الخلاصة

تشير المعطيات التي تقدمها إفادات المستفيدين من برنامج المساعدة المالية في وزارة التنمية الاجتماعية، إلى أن حياتهم تواجه تحديات خطيرة في ظل عدم انتظام أو تذبذب تلقيهم للمساعدة المالية. وهذا يكشف مدى هشاشة أوضاعهم وفي الوقت نفسه يكشف غياب الرؤية والتكامل لدى المؤسسات الحكومية صاحبة الواجب الأصيل في حماية المواطن وضمان تمتعه بالحد الأدنى من حقوقه الأساسية.

ويمكن هنا الإشارة إلى مجموعة من القضايا التي تقاوم من معاناة الفقراء وتستنزف المساعدة المالية التي يتلقونها في حال حصولها بالفعل، كالآتي:

- ثبات قيمة المساعدة النقدية في حال صرفت بشكل دوري، وهي قيمة تتآكل في ظل التضخم وارتفاع الأسعار، ولا يجري تعويض الفقراء عن الفاقد.
- الأسر التي لديها مريض أو أكثر وتضطر إلى شراء العلاجات على نفقتها الخاصة؛ وهذا أمر من شأنه يستنفذ المساعدة المالية في حال حصلت عليها الأسرة، وفي حال انقطعت المساعدة أو تقلصت أو تذبذبت مواعيد الحصول عليها فإن الحالة الصحية تتدهور ويشكل نقص الدواء تهديداً جدياً على حياتهم، لاسيما وأن مناعتهم منخفضة ولا يتمكنون من الحصول على غذاء كاف، وعليه فمن الواجب أن تتسق وزارة التنمية الاجتماعية مع وزارة الصحة لتشمل قائمة الأدوية الأساسية أدوية المرضى الفقراء وأن تتحرر أسرهم من هذا العبء الكبير سواء حصلوا على المساعدة أم لا.
- إهمال برنامج التمكين الاقتصادي والتوجه أكثر نحو برنامج التمكين المعيشي.
- غياب الاستراتيجيات التي من شأنها الحد من أعداد الفقراء، وتمكين الأسر الفقيرة من تجاوز حالة الضعف والاعتماد على ذاتها، وتحسين أوجه حياتها. ويشكل تمكين أبناء الفقراء من مواصلة تعليمهم الجامعي أو المهني ومنحهم الأولوية في الحصول على فرص العمل واحدة من أهم التدابير الكفيلة بإخراجهم من دائرة الفقر ومنع توريثه إلى أبنائهم، بحيث تظهر إفادات الفقراء أن وزارة التنمية الاجتماعية تتحمل نصف قيمة الرسوم الجامعية في الجامعات والمعاهد الحكومية لطلبة وطالبات الجامعات من أبناء وبنات الأسر الفقيرة، وهذا يدفع كثير من الأسر إلى الإحجام عن تعليم أبنائهم؛ ما يشكل تهديد في أن ينضموا في المستقبل إلى جموع الفقراء.
- شهدت السنوات التي لم تنتظم فيها صرف المساعدة المالية بانتظام للأسر الفقيرة، تدخلات لوزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة متضرري العدوان أو من فقدوا العمل في فترة الإغلاق المرتبطة بمكافحة فيروس كورونا، وهو تدخل مهم ويستجيب للأوضاع الصعبة التي يعيشها القطاع ولكن المهمة الأساسية لوزارة التنمية الحرص على مساعدة الفقراء من مستفيديها، لاسيما وأنها الجهة الرسمية الأساسية المنوط بها مساعدتهم وحمايتهم.
- تأخر صرف وزارة التنمية الاجتماعية للمساعدة النقدية الدورية خلال الأعوام الماضية؛ جاء نتيجة عدم التزام الإتحاد الأوروبي بدفع مساهماته المالية، وربطها بمطالبات سياسية من السلطة الفلسطينية، هو ما يستوجب تعامل الحكومة بصفتها صاحب الواجب الأصيل، مع مستحقات الفقراء كتعاملها مع فاتورة رواتب موظفيها كبنء أساسي في الميزانية يجب تأمين مصادره دائماً.

- عدم انتظام المساعدات النقدية للأسر الفقيرة؛ ترافق مع تدهور شامل في كافة مناحي الحياة في قطاع غزة جراء العدوان واستمرار الحصار المشدد، وارتفعت معدلات البطالة والفقر ومستويات انعدام الأمن الغذائي، كما ارتفعت الأسعار ارتباطاً بارتفاعها عالمياً وزاد ذلك عقب الحرب الروسية الأوكرانية، وسادت حالة من الركود في الحركة التجارية.
- الظروف الصعبة على سكان قطاع غزة لا سيما الفئات الفقيرة؛ اجتمعت وأسهمت في تعميق الأزمة وتدهور الأوضاع المعيشية، فتفاقمت معاناة الأسر الفقيرة، ولم تعد قادرة على تلبية احتياجاتها المعيشية الأساسية في ظل عدم انتظام صرف شيكات الشؤون، وتراكمت عليها الديون المستحقة للمحال التجارية وغيرها والالتزامات الحياتية المختلفة.

## التوصيات

- (1) دعوة الحكومة الفلسطينية إلى ضرورة الإسراع في صرف المستحقات النقدية للأسر الفقيرة، والالتزام بصرفها بشكل دوري منتظم لضمان الحد الأدنى من مقومات الحياة للأسر الفقيرة، والميزان يحدد خشيته من تداعيات تذبذبها على الأحوال المعيشية للفقراء .
- (2) ضرورة تعامل السلطة الفلسطينية مع مخصصات الفقراء كجزء من فاتورة رواتب موظفي القطاع الحكومي، وضمان عدم مساس بالإجراءات والسياسات التقشفية بالموازنات الخاصة بحقوق الفئات الهشة والضعيفة، والحرص على ضمان الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- (3) دعوة الجهات الرسمية إلى اتخاذ التدابير الهادفة إلى التصدي لمشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية عموماً، وقطاع غزة على وجه الخصوص، كونها تمسّ بجملة حقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين التدابير التي يراها المركز مناسبة؛ تفعيل برنامج التمكين الاقتصادي وتشجيع وتمويل المبادرات في مجال المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، بما في ذلك المساهمة في إجراء دراسات الجدوى وتقييم المشاريع التي تمكّن الأسر الفقيرة من الحصول على دخل يؤمن لها الحدود الدنيا من أسباب العيش الكريم، ويحميها من الفاقة، ويخفف العبء عن الحكومة في ظل توسع ظاهرة الفقر والارتفاع الكبير في أعداد الفقراء .
- (4) ضرورة زيادة دور المؤسسات الأهلية والدولية في مجال مكافحة الفقر، من خلال الإسهام في التنمية البشرية والاقتصادية واستحداث برامج ومشاريع تُسهم في التمكين الاقتصادي، وتوفر فرص عمل، للمساهمة الفاعلة في الحد من معدلات الفقر .
- (5) ضرورة العمل على إقرار خطة وطنية شاملة، تضم المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص؛ لمعالجة مشكلات الفقر من منظور تنموي، والحد من مسببات الفقر وحماية الفقراء، وفق استراتيجية مهنية تبنى على مقاربات النهج القائم على حقوق الإنسان .

انتهى